Security, Intellectual, and Legal Challenges Facing Extremism Sites on Social Networks from the Jordanian University Students' Point view

Abdullah S. Al drawsheh

Abstract: The study aimed at investigating the security, intellectual, and legal challenges facing extremism sites on social networks from Jordanian university students' perception. To achieve the aims of the study, a questionnaire was designed. The sample consisted of 522 randomly selected participants. The findings showed that the security challenges came first where the mean was 4.01 and the standard deviationwas 0.90. Intellectual challenges came secondly with the mean of 3.94 and standard deviation of 0.95. Then the legal challenges came finally with the mean of 3.85 and standard deviation of 0.98. Moreover, the results showed that There were significant differences in the security, intellectual, and legal challenges facing extremism sites on social networks from Jordanian university students' perception ($a \leqslant 0.05$) due to gender, age, educational level, and income. In the light of the findings, the researcher presented some recommendations.

Keywords: Security challenges, Intellectual challenges, Legal challenges, Extremism, Social networks.

التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

عبدالله سالم الدراوشة(*)

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، واستخدمت عينة عشوائية بسيطة أسلوباً لتحديد عينة الدراسة، التي بلغت (522) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن أكثر التحديات في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وفي المرتبة الأولى التحديات الأمنية، وجاء المتوسط الكلي للتحديات الأمنية بمتوسط حسابي (4,01) وانحراف معياري (0,90). يليها في المرتبة الثانية التحديات الفكرية، وجاء المتوسط الكلي للتحديات الفكرية بمتوسط حسابي (3,94) وانحراف معياري (0,95)، يليها في المرتبة الثالثة التحديات القانونية، وجاء المتوسط الحسابي العام للتحديات القانونية بمتوسط حسابي (3,85) وانحراف معياري (0,98). وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي للطلبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الدخل عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

المصطلحات الأساسية: التحديات الأمنية، التحديات الفكرية، التحديات القانونية، التطرف، شبكات التواصل الاجتماعي.

(*) قسم متطلبات الجامعة، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن. aldrawsheh@yahoo.zom

مقدمة:

إن التطرف ظاهرة إجرامية خطيرة، تعاني منها معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، وتشكل خطراً يهدد أمن المجتمعات البشرية واستقرارها، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية، والتطرف يستغل شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار، والمعتقدات المسمومة والخوف، والرعب، والتهديد، والعنف، وتدمير الممتلكات، والخطف، وقتل الأبرياء وخلق الفوضى في المجتمعات الإنسانية (مصطفى، 2011).

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي التي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي الوسيلة المؤثرة في الأحداث اليومية، وتتيح الفرصة للشباب، والمفكرين والباحثين والسياسيين لمناقشة أفكارهم، وقضاياهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية والدينية متجاوزين الحدود الطبيعية، وفي ظل غياب الرقابة على تلك المواقع الإلكترونية التي تستغل من قبل الجماعات المتطرفة في تنفيذ مخططاتها وأجندتها الإجرامية، والترويج لأفكارها وتجنيد الشباب في صفوفها، أصبحت تشكل سلاحاً خطيراً في يد المتطرفين؛ فمن خلالها يتمكنون من توجيه الرسائل السلبية التي تترك آثاراً مباشرة على الأفراد والجماعات، فعلى سبيل المثال الرسائل التي يوجهها عناصر باسم الدولة الإسلامية (داعش) عبر اليوتيوب من قتل وحرق للأفراد بمواد نفطية، وبث الصور، والفيديوهات تدل على إجرامهم وفكرهم المتطرف، بالإضافة إلى تكفيرهم لفئات كثيرة من المجتمعات العربية (ورشة العمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، 2015).

ومن الملاحظ أن استغلال عناصر (داعش) لمواقع التواصل الحديثة في عمليات التجنيد قد نجح في تجنيد (80%) من عناصره عبر شبكات التواصل الاجتماعي، و (20%) فقط يتم داخل السجون والمساجد (سليم، 2015).

لهذا فمن الطبيعي أن يتأثر الشباب بهذه الشبكة، وأن يكون هناك استثمار من قبل قادة الفكر المتطرف لتلك المواقع، لبث أفكارهم المسمومة، ومعتقداتهم، وأيديولوجياتهم، وقناعاتهم، والتأثير على فئة الشباب التي تُعد الأكثر إقبالاً على شبكات التواصل الاجتماعي بسبب الملل، والفراغ والسرّية، والراحة، والوحدة، والمشكلات الاجتماعية، والكآبة، والمغريات، والهروب من الواقع (الحمضي، 2009).

وعلى الرغم من قلة عدد المواقع التي تقدم الفكر المتطرف، والمثير للجدل، والسلوكيات المعنفة لدى شريحة الشباب، وهو يعد قليلاً قياساً بما تقدمه من معلومات غنية وثرية في مختلف المجالات المعرفية، فإن التأثير للمحتوى الإلكتروني المحرض على التطرف والإرهاب لا يمكن تجاهله؛ لأنه يسهم في التأثير على فئة الشباب، ويدفعهم لارتكاب الجرائم والعنف والفوضى، والانضمام لتلك الجماعات المتطرفة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين جميع الفئات العمرية داخل الأسر والشرائح الاجتماعية، وواكب ذلك ظهور العديد من التحديات والمشكلات الاجتماعية، التي من أبرزها: تنامي الميول الفكري المتطرف لدى بعض الأفراد الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي؛ حيث يتم تبادل الآراء، والأفكار، واختراق عقول الشباب من خلال التأثير عليهم عاطفياً بالخطاب العقائدي الحماسي الذي يشجع على العنف، والانسلاخ عن المجتمع، وتكفير الحكومات، والدعوة المناهضة للحكام، وتأييد التطرف ورموزه من قبل فئة الشباب الأكثر استغلالاً من قبل تلك العصابات والجماعات الإجرامية المتطرفة، من أجل تنفيذ توجيهاتهم الخاصة وأيديولوجياتهم المسمومة.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، التي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الفرد والمجتمع والدولة، وتزعزع أمن المجتمعات الإنسانية واستقرارها سواء الغنية أو الفقيرة؛ مما دفع معظم دول العالم إلى البحث عن آليات واحتياطات كفيلة بمواجهة مواقع التطرف، والإرهاب، والعنف على شبكات التواصل الاجتماعي والوقاية من خطرها الآثم، وتمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما أكثر التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

2 – ما أكثر التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

3 – ما أكثر التحديات القانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

4 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$) للتحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، العمر، الدخل الشهري، المستوى التعليمي، الكلية)؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله، وهو التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة تمهيداً لإجراء العديد من الدراسات التي تتناول موضوعات ممثلة بصورة علمية وشاملة؛ بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

وتعد هذه الدراسة إضافة علمية جديدة إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع تحديات مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي، ورافداً للمكتبتين: الأردنية والعربية.

الأهمية العملية:

يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في إقامة ورش عمل وقائية، وإيجاد التدابير الوقائية والعلاجية، وبث المزيد من الوعي والمعرفة، وبيان الآثار السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي، وذلك لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

وكذلك يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل أصحاب القرار في المؤسسات الأمنية بمواجهة التطرف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتعرف الكيفية التي يمكن من خلالها الحد من انتشار مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي وطرق الوقاية منها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – تعرف التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

2 – تعرف التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

3 – تعرف التحديات القانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

4 – الكشف عن الفروق الإحصائية نحو التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، والكلية).

مفهومات الدراسة:

يعرف التطرف لغة: بأنه مجاوزة حد الاعتدال، أو عدم التوسط (ابن منظور، 2003).

والتطرف اصطلاحاً: هو الغلوّ في عقيدة، أو مذهب، أو فكر أو غيره، مما يختص به دين أو جماعة أو حزب (الصاوي، 1993).

ويرنبط التطرف بالكلمة الإنجليزية (Dogmatism)؛ أي الجمود العقائدي والانغلاق العقلي. والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مُغلق للتفكير، يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة، أو التسامح معها (عبدالرزاق، 2004).

يعرف الباحث التطرف إجرائياً: بأنه التشدد في السلوك، والغلو في الأفكار والاتجاهات، وقد تكون سياسية أو دينية أو اجتماعية، فيشعر الفرد بأنه يمتلك الحقيقة، ولا يقبل بالرأي الآخر، ويرفض الاختلاف والتعددية؛ مما يسهم في انخفاض مستوى الشعور بالأمن والطمأنينة، وانتشار الفوضى.

شبكات التواصل الاجتماعي: عرفها كيتزمان وآخرون (Kietzman et al., 2011, p.8) بأنها "أدوات التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت، والمحتوى المنشور والمتبادل عبر تلك القنوات بين الجهات المختلفة".

كما تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها صفحات "ويب" تشجع التفاعل النشط بين الأعضاء المشتركين في هذه الشبكة الاجتماعية الموجودة بالفعل على الإنترنت، وتهدف إلى توفير مختلف وسائل الاهتمام التي من شأنها أن تساعد على تفاعل الأعضاء بعضهم مع بعض، ويمكن أن تشمل هذه المميزات

(المراسلة الفورية، والفيديو، والدردشة، وتبادل الملفات، ومجموعات النقاش، والبريد الإلكتروني، والمدونات)، (الخليفة، 2009).

وكذلك تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الهوايات والاهتمامات نفسها، أو جمعه مع أصدقاء الجامعة، أو الثانوية (راضي، 2003).

وتُعرف شبكات التواصل الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: الشبكات الإلكترونية التي تتيح التواصل مع الآخرين بالصوت والصورة والكلمة المكتوبة وهي (الفيسبوك، تويتر، والواتس أب).

الإطار النظري:

دخلت التقنية الحديثة واقتحمت حياتنا في كثير من شؤونها، وحققت إنجازات مذهلة في ثلاثة جوانب مترابطة: أولها تيسير سبل الاتصال والمعرفة والتعلم، وثانيها اختصار الزمن، وثالثها التغلب على ظروف المكان وصعوبة البيئة، وبذلك استطاع الإنسان أن ينعم بالمنجزات الحضارية في شتى بقاع العالم.

فالتطور التكنولوجي، وثورة الاتصالات والمعلومات أرست الثقافة الإلكترونية، وأصبحت سمة من سمات العصر الذي نعيشه، ولكن يبدو أنه لابد أن يدفع ثمن هذا التقدم العلمي؛ إذ رافق الثورة التكنولوجية نتائج سلبية ألقت بظلالها على المجتمع من خلال الغزو الثقافي الذي انعكس على التكوين الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للمجتمعات.

وفي الوقت الذي شهد دوراً لشبكات التواصل الاجتماعي والقدرة الهائلة، وسرعة الاتصال والحصول على المعلومة، جعلت الفرد قادراً على فتح باب الحوار والاتصال مع الآخرين من الأمم والديانات، والقوميات الأخرى، فإن هذه الخدمة تحمل في الوقت نفسه بذور الشر والأذى، وقد تسلب الإنسان روحه وعقله، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الفوائد التي نجنيها يجب أن تكون لنا نظرة على الآثار السلبية التي تفرزها شبكات التواصل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والعسكرية، ومن هنا يتضح لنا أن الاستخدامات السيئة لهذه الشبكات قد تكون بالغة الخطورة؛ إذ يمكنها زرع الفتنة والبلبلة

والانحراف والرذيلة والفساد في المجتمع، ومن ثم زعزعة أمن المجتمع واستقراره (حسان، 2013).

الفضاء الإلكتروني (Cyberpace):

لقد أنتج الفضاء الإلكتروني أنواعاً جديدة من الجريمة، تسمى الجريمة الإلكترونية (Cyber Crime) من خلال تهيئة فرص جديدة للمجرمين (wall, 2005)، مكنت الفضاء الإلكتروني من تصفح الإنترنت، وارتكاب جرائم مثل القرصنة، والاحتيال، وتعطيل الكمبيوتر، والاتجار بالمخدرات، والتعامل في معلومات العدالة، والمواد الإباحية والملاحقة (United Nations Crime and Justice in Formation, UNC, JIN, 1999). دون القبض عليهم أو الكشف عن جرائمهم، وقد تكونت أنماط جديدة من الجرائم، منها لصوص الحاسب الذين يدخلون إلى أنظمة الحاسب وقواعد المعلومات ويسرقونها أو يعبثون بها، والجرائم التي تخترق الحماية الأمنية في النظم القانونية ويتم تجنيب العقاب فيها (البداينة، 1999).

وقد أتاح الفضاء الإلكتروني فرصاً جديدة أمام المجرمين لارتكاب الجرائم، من خلال خصائص فريدة من نوعها في هذا الفضاء، ويرى وول (Wal, 2005) أن هذه الميزات تشكل "مفاتيح تحويلية" (Trans Formative Keys)، هي (البداينة، 1998):

1 – العولمة (Globalization): وهي تمكن الجناة من إيجاد فرص جديدة تمكنهم من تجاوز الحدود التقليدية.

2 – شبكات التوزيع (Detribalization): وقد ولدت فرصاً جديدة لتكون ضحايا.

3 – الإجمالية الشمولية (Synopticiism and panopticism): وهي تمكن الجناة من إذلال الضحايا.

4 – مسارات البيانات (Data trails): وقد خلقت فرصاً جديدة للجاني لارتكاب سرقة الهوية.

إن المعلومات والبيانات مثل أي سلعة ذات قيمة مادية عرضة للجريمة بما في ذلك الاحتيال والسرقة والتعدي والتخريب.....إلخ.

أبرز شبكات التواصل الاجتماعي:

1 – الفيسبوك (Face Book) : تأسس الفيسبوك في عام (2004) من قبل مارك زوكربيرج (Mark Zuckerberg)، وهو يُعد من أكثر شبكات التواصل

الاجتماعي انتشاراً، ومن خلال انضمام المستخدم إلى الشبكة عبر التسجيل في الموقع يتمكن من التواصل مع الآخرين بإضافتهم إلى قائمة الأصدقاء، وإرسال رسائل نصية، وإنشاء ملف خاص لكل مستخدم يحتوي على معلوماته الشخصية وصوره، ويمكنه تبادل الرسائل والصور ونشرها على صفحته الشخصية ليتمكن الأصدقاء من رؤيتها (O'keeffe & Clarke, 2012).

2 – التويتر (Twitter): تأسس في عام (2006)، وهو يعد من الأكثر شيوعاً بعد الفيسبوك وأكثرها شعبية (Internet World Status, 2015).

وقد أدى تويتر دوراً مهماً من خلال تغريداته في التأثير على الرأي العام، ومن خلاله تستطيع أن تعرف آراء العديد من الأفراد حول قضايا معينة.

3 – الواتس أب (WhatsAp): يُعد من أهم شبكات التواصل الاجتماعي التي انتشر استخدامها في تقنيات الهواتف المحمولة؛ إذ بواسطة هذه الشبكة يُمكن إرسال واستقبال مقاطع الصوت والصورة، والفيديوهات، والرسائل النصية، أو تبادلها مع أي هاتف محمول متصل بالإنترنت في أي مكان بالعالم، ويمتاز هذا التطبيق بالوضوح وسهولة الاستخدام، وسرعة الاتصال والتواصل، ونظراً لهذه الميزات انتشر استعماله بشكل واسع، كما تزايدت أعداد المستخدمين له بشكل مطرد أيضاً (Zephora Inc, 2015).

وبشكل عام فإن أكثر شبكات التواصل الاجتماعي (Social Media) استخداماً من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية هي (الفيسبوك وتويتر والواتس أب) (القرني، 2011).

كما يرى الباحث أن مواقع التواصل الاجتماعي أدت دوراً كبيراً ومؤثراً في يد الجماعات المتطرفة لنشر أفكارها، وخططها، وتنفيذ أهدافها وتجنيد أعضائها؛ حيث استخدمت هذه الجماعات المواقع المتطرفة لتحقيق أهدافها.

شبكات التواصل الاجتماعي والمجموعات المتطرفة:

ومن أبرز الإيجابيات التي تقدمها شبكات التواصل للمجموعات المتطرفة (الشهري، 2002):

1 – المرونة (Flexibility): حيث توفر شبكة المعلومات إمكانية القيام بالترويج، والدعوة للعنف، وحتى بعض العمليات التخريبية.

2 – الكلفة (Cost): يمكن تنسيق عمليات إرهابية وترتيبها وشنّها عبر شبكات الحاسب والإنترنت دون ميزانية كبيرة وتحدث خسائر كبرى عند الخصم.

3 – المخاطر (Jeopardy): لا يحتاج المتطرف الذي يستخدم الشبكات والإنترنت لتعريض نفسه لمخاطر الترصد الأمني، أو حمل متفجرات أو تنفيذ مهمة انتحارية تودي بحياته.

4 – التخفي (Anonymously): الإنترنت بشكل خاص غابة مترامية الأطراف، ولا تتطلب عملية الإرهاب الإلكتروني وثائق مزورة، أو عمليات تنكر، فالقناع الإلكتروني والمهارة الفنية كفيلان بإخفاء الأثر حتى عن عين الخبير.

5 – الدعاية (Publicity): تحظى عمليات الإرهاب الإلكتروني اليوم بتغطية إعلامية كبيرة وتقدم بذلك خدمة كبرى للمتطرفين.

6 – التدريب (Training): توفر الشبكة ووسائط المعلومات وسيلة مهمة لتدريب المتطرفين وأعوانهم متجاوزة حدود الزمان والمكان.

7 – الاتصال (Communication): تسهل الخدمات الاتصالية التي تقدمها شبكة الإنترنت (بريد إلكتروني، وغرف دردشة، ومنتديات) الاتصالات المختلفة بين المجموعات المتطرفة.

مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي:

شهدت شبكات التواصل الاجتماعي (Social Media) اهتماماً كبيراً من قبل الدول في ضوء التقدم والتطور السريع في إنتاج التقنيات الحديثة، وخاصة في ضوء النقلة النوعية التقدمية في صناعة الحاسوب وبرمجياته، والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية؛ لذا اهتمت الدول بتوعية مواطنيها بكيفية التعامل معها بالشكل الصحيح؛ بما يحقق الفائدة للفرد والمجتمع، ولتنسجم مع سمة العصر الحالي والتقدم التكنولوجي (Koutamanis, Vossen & Valkenburg, 2015).

لذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) لها أثر في توجيه السلوكيات؛ حيث أصبحت تستعمل من قبل ملايين الناس؛ بُغية التفاعل الثقافي أو التجاري أو السياسي، وقد أتاحت هذه المواقع مثل (الفيسبوك، وتويتر، وواتس أب)، التفاعل بين الأفراد دون التقيد بالمكان والزمان، وكما أتاحت فرص الاتصال وتبادل المعلومات، سهلت أيضاً ارتكاب الجريمة، وإغواء الشباب في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة (غانم، 2009).

لقد أصبح استعمال شبكات التواصل الاجتماعي أمراً لا بد منه ولا يمكن تخطيه، ويجب أن يُهيأ الشباب لمواجهة العالم الحقيقي المليء بالتقلبات التكنولوجية والتقنية الحديثة، وتهيئتهم للتعامل مع هذه المواقع واستخدامها؛ إذ إن الاستعمال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي محفوف بالمخاطر، فكما يمكن أن تكون مكاناً لتعزيز الروابط الاجتماعية، وتبادل البيانات، وتسهيل الاتصال والتواصل، يُمكن أن تكون أيضاً أداة للابتزاز، والتحريض على الطائفية، وإثارة الفتن، والعنف، والفوضى، والدمار (الكعبي، 2012).

إن المخاطر الناجمة عن هذه الشبكة بالغة الحدة والعمق، وخاصة بالنسبة لشريحة الشباب محدودي المعرفة، وقليلي الخبرة؛ حيث يميل بعض الشباب للمخاطرة، والرغبة في التقليد، والانجذاب للجنس الآخر، والسعي نحو المغامرة، وإثبات الذات، والرغبة في التفوق على الأقران، ومن أبرز تلك المخاطر (سيشنز، 1996):

1 – التأثر بالأفكار المتطرفة: حيث يمكن من خلال الشبكة بث الأفكار المتطرفة المسمومة، سواء اكانت سياسية، أم دينية أم عنصرية، ومن ثم السيطرة على وجدان الشباب واستغلال طموحاتهم، واندفاعهم، وقلة خبرتهم، وسطحية تفكيرهم في إفساد عقائدهم، وإذكاء تمردهم، واستغلال معاناتهم في تحقيق مآرب خاصة، تتعارض مع مصلحة الوطن واستقرار المجتمع.

2 – الحصول على خبرات ضارة: مثل المعلومات الأساسية لتصنيع القنابل اليدوية التي يمكن الحصول عليها بسهولة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

3 – تأجيج العدوانية: وتقوم شبكات التواصل الاجتماعي بالترويج والدعاية للأفكار المتطرفة ونشرها، وتسهيل عملية التطرف، والتجنيد، ولذلك يطلق بعضهم على مواقع الجماعات الإرهابية والمتطرفة بشكل عام اسم "الشبكة السوداء" (The Dark Web).

يرى الباحث أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أداة تستغلها الجماعات المتطرفة لنشر أفكارها ومعتقداتها السلبية المتطرفة، واستقطاب مجندين لها من مختلف أنحاء العالم واستغلالهم بما يتناسب مع توجهاتها، لتحقيق مصالحها الخاصة، في ظل ضعف الرقابة على تلك المواقع الإلكترونية التي تشكل خطراً يهدد أمن واستقرار معظم دول العالم المتقدمة والنامية.

كما أن غياب الرقابة على هذه المواقع في أثناء التصفح يسهم في نشر

الشائعات، وفبركة الأخبار، وانعدام الخصوصية الذي يؤدي إلى التحايل والابتزاز، وهو ما يؤدي بدوره إلى أضرار معنوية ونفسية ومادية ونشر الأفكار الهدامة وإثارة الفتنة.

خصائص جرائم شبكات التواصل الاجتماعي:

هناك العديد من الخصائص لجرائم شبكات التواصل الاجتماعي، وهي على النحو الآتي (جاد، 1996):

1 – عدم الوضوح: حيث يصعب تعقبها ومعظم ما يتم تعقبه منها يكون اكتشافه عن طريق المصادفة، أو من خلال عمليات التدقيق الروتينية.

2 – تردد الضحايا في الإبلاغ والنشر والإعلان عن تلك الجرائم: وهو ما يؤدي إلى إلحاق مزيد من الأذى والضرر بسمعة الضحايا، كما أن بعضهم لا يؤمن بقدرة المؤسسات الأمنية على الوصول للجاني.

3 – ضخامة الخسارة: المحصلة الاقتصادية للجريمة تكون عالية في أغلب الجرائم سواء اتصفت الجريمة بسرقة برنامج، أو محوه، أو سرقة مبالغ نقدية من بعض الحسابات.

4 – ضعف فرص اكتشاف مرتكبيها ومحاكمتهم.

5 – صعوبة إقامة الدعوى في تلك الجرائم في ظل القوانين الحالية، بينما توجب القوانين فرض العقوبات على مرتكبي الجرائم التقليدية.

6 – يعد تحديد وقت ارتكاب الجريمة ضرباً من ضروب المستحيل.

7 – يصعب الحصول على دليل مادي في مثل هذه الجرائم؛ حيث تتطلب الطبيعة الإلكترونية على الدليل المتوافر.

8 – يصعب توضيح جرائم شبكات التواصل الاجتماعي لهيئة المحكمة، ويسهل زرع الشك فيها؛ حيث يصعب إدراك المفاهيم التي يشملها موضوع التحقيق والبحث محل الادعاء.

ويرى الباحث ضرورة أن تكون هناك رقابة تامة لجميع المواقع المتطرفة والكشف عن خطط الجماعات المتطرفة وبرامجها على شبكات التواصل الاجتماعي، وتوعية أفراد المجتمع كافة بالأهداف الحقيقية لهذه المواقع المتطرفة.

معوقات مواجهة المواقع المتطرفة على شبكات التواصل الاجتماعي:

هناك العديد من الصعوبات التي تقف أمام كشف المواقع الإجرامية المتطرفة على شبكات التواصل الاجتماعي خاصة في المجال الأمني، وخصوصاً مع نجاح المتطرفين في استغلال شبكات التواصل الاجتماعي لتجنيد الشباب لصالح الجماعات المتطرفة، وتبادل الآراء والأفكار والمعتقدات، وسهولة التواصل في مختلف الأوقات، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في سببين، هما (الشهري، 1426هـ):

1 – ضعف التشريعات والعقوبات.

2 – نجاح المتطرفين في استغلال تقنيات شبكات التواصل الاجتماعي بسبب ضعف وسائل التحقيق، وتدني مستوى الوعي، وسهولة إخفاء الجريمة وتتبع مرتكبيها.

إن كثيراً من الدول تبذل جهوداً أمنية، وفكرية، وقانونية للحد من سوء استغلال شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الجماعات المتطرفة، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات وعوائق تتمثل في صعوبة الترصد الفني، وتحديات التحقيق الجنائي، وضعف الكوادر الأمنية في متابعة تلك المواقع الخطيرة، ومن أبرز تحديات المواجهة ما يأتي (الكركي، 2003):

1 – **التحديات الأمنية:** نظراً لخصوصية شبكات التواصل الاجتماعي من حيث الانتشار وقدرة مستخدميها على التخفي، فقد أصبحت تشكل وسيلة فعالة لبث الأفكار الهدامة، ومن شأن ذلك إحداث خلل أمني، وخاصة أن أكثر رواد الشبكات الاجتماعية هم من فئة الشباب؛ مما يسهل إغراءَهم وإغواءَهم بدعوات بشكل مبطن لإحداث خلل بالنظام الاجتماعي والسياسي وإثارة مشاعر الكراهية وزراعة الفتنة والشقاق ونشر الإشاعات والأخبار الكاذبة والتحريض في المجتمع (حسان، 2015).

وتتمثل التحديات الأمنية في مواجهة مخاطر مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي في نقص الخبرات الفنية في مجالات تحديد أركان الجريمة الإلكترونية وتقويمها كقضية مكتملة أمام المؤسسات العدلية، وصعوبة الرصد والتحقيق ورفع الأدلة الرقمية في كل زمان ومكان، وطبيعة الحدود الفنية وعلاقات أطراف أي قضية عبر الإنترنت؛ لأنها تتجاوز حدود الدولة.

2 – **التحديات الفكرية:** إن معظم الشباب يعيش في الفترة الأخيرة حالة من

التناقض لا مثيل لها: صراع بين قيمه وأهدافه الخاصة، وبين قيم وأهداف المجتمع الذي يعيش في إطاره، فقد سادت القيم السلبية، واللامبالاة، واللامعيارية، وضعف الموجهات السلوكية والفكرية، وعدم تقدير الوقت وأهميته، وعدم الجدية، وعدم الصدق والأمانة في التعامل، والتبعية في سلوكياته وأفكاره وأفعاله (خليفة، 2004).

ونتيجة لهذا التطور التكنولوجي الهائل لشبكة التواصل الاجتماعي فإن أي شخص يستطيع تعميم أفكاره والدعوة لها عبر هذه الوسيلة الجديدة، ولذلك نجد من السهل استغلالها في العمل الدعائي، أو التخريبي، أو اللاأخلاقي (الدناني، 2003)

وتتمثل التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف في التباس كثير من المفاهيم، وعدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى المتضمن للمعتقدات والآراء المتطرفة، وغياب العلماء القادرين في بيئة شبكات التواصل الاجتماعي للرد على خطاب التطرف والعنف.

3 – **التحديات القانونية:** من أبرز التحديات القانونية في مجال مكافحة التطرف الإلكتروني عدم استيعاب التشريعات، والأنظمة للجرائم الفكرية المستحدثة عبر شبكات المعلومات والوسائط الإلكترونية، وعدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي، وعجز التشريعات القانونية أمام الجرائم الإلكترونية.

النظريات المفسرة للدراسة:

نظرية الأنومي (Anomie Theory):

يرتبط مفهوم الأنومي بمنظرين اثنين، هما (إميل دوركايم) و (روبرت ك. ميرتون) (Emile Durkheim and Robert K. Merton). وقدم دوركايم هذا المفهوم في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" عام (1893)، استخدمه لوصف ظرف "التفسيخ" (Deregulation) الذي يحدث في المجتمع، وقد قصد بذلك أن القواعد الإجرائية العامة للمجتمع (القواعد التي تقول ما ينبغي على الناس أن يتصرفوه بعضهم إزاء بعض) قد انهارت وأن الناس لا يعرفون ما يتوقع بعضهم من بعض.

وهذا التحرر من القواعد أو اللامعيارية يقود ببساطة إلى الانحراف؛ حيث يصبح لدى الناس ضوابط أخلاقية غير كافية على سلوكياتهم؛ فقد يكون المجتمع في حالة أنومي (تفكك).

ويرى دوركايم أن الناس لم تعد تربطهم بعضهم ببعض روابط القرابة والصداقة، ولكن بسبب اللاشخصية (Impersonality) في المجتمع الحديث، فقد ارتبطوا بأنواع مختلفة من الروابط التعاقدية.

وتشير الأنومي إلى حالة من تفسخ الأعراف الاجتماعية والظرف الذي تكون فيه هذه الأعراف غير قادرة على ضبط نشاطات الأعضاء المجتمعيين، ومن دون قواعد واضحة ترشدهم، فإن الأفراد غير قادرين على إيجاد مكانهم في المجتمع ولديهم صعوبات في التأقلم مع الظروف المتغيرة للحياة، وهذا بدوره يقود إلى عدم الرضا، والإحباط، والصراع، والانحراف، ويرى دوركايم أن الأزمات الاقتصادية، والتصنيع الجبري، والتجارة عوامل منتجة للأنومي.

وفي عام (1938) استعار ميرتون مفهوم الأنومي؛ ليفسر الانحراف؛ حيث يرى أن المكونات الحرجة كانت في قدرة النظام الاجتماعي في ممارسة الضبط على شكل أعراف اجتماعية مقسماً الأعراف الاجتماعية (أو القيم) إلى نوعين؛ فقد تحدث ميرتون عن الأهداف الاجتماعية (Goals) والوسائل المقبولة لتحقيق (Means) هذه الأهداف لبناء المجتمع (البداينة وآخرون، 2013).

الفرصة في النظرية الاجتماعية:

يمكن النظر إلى فكرة الفرصة ودورها في إنتاج الانحراف في أكثر من نظرية اجتماعية وبطريقه ضمنية؛ فيرى دوركايم (Durkheim) أنه من خلال عملية التحول البنائي للمجتمع، يصبح الأفراد غير متأكدين من أن القوانين الأخلاقية تحتاج إلى صياغة جديدة تضبط سلوكهم؛ إذ إن فقدان الرابطة بين الأخلاقيات هو المصدر الجذري للتفكك الاجتماعي (Social Disorder)، ومن خلال اللامعيارية فإن ما هو موجود من قواعد سلوكية، ومعايير غير قادر على ضبط سلوك الأفراد؛ مما يؤدي إلى السلوك المنحرف (Durkheim, 19084).

أما ميرتون (Merton, 1968) فيرى أن "الأنومي" نتيجة للظلم الاجتماعي؛ حيث تعمل المؤسسات الاجتماعية لصالح جماعات فرعية على حساب جماعة رئيسة أخرى في المجتمع ويحدث التفكك الاجتماعي عندما يحمل المجتمع مُثُلاً عليا من القيم، وحيث تحول البنى الاجتماعية دون تحقيق الأهداف الاجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى وجود فرص غير متساوية للجميع، وهذه الفجوة تؤدي إلى اللاعدالة (الظلم)، بالإضافة إلى التمييز بين الفئات الاجتماعية.

ويرى ميرتون أن الأنومي تحدث بسبب أن الأفراد على اختلاف مشاربهم يتكيفون إلى المثل الفكرية بناءً على الوسائل المتاحة، وعندما لا تتوافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، قد يلجأ بعضهم إلى نمط تكيفي منحرف.

وبناء على ذلك حدد ميرتون أنماط التكيف على النحو الآتي:

1 – **الملتزمون** (Conformist): وهم الأفراد الذين يستخدمون الأهداف الفكرية، ويلتزمون بأهداف المجتمع، وبالوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وقد لا تستطيع هذه الطبقة بلوغ أهدافها بالوسائل المشروعة.

2 – **المخترعون** (Innovators): وهم الذين يلجؤون إلى تحقيق الأهداف الفكرية بوسائل غير مشروعة، يعتبرونها أكثر كفاءة، وأسرع في بلوغ الأهداف، ويرفضون الوسائل المشروعة، مثل أن يلجأ الطالب للغش بدل الدراسة.

3 – **الطقوسيون** (Ritualist): وهم الذين يرفضون الأهداف الفكرية للمجتمع، ولكنهم يقبلون بالوسائل المشروعة، ويتقيدون بالتعليمات والأنظمة.

4 – **الانسحابيون** (Retreats): وهم الذين يرفضون الوسائل المشروعة، فيختارون الانسحاب من المجتمع واللجوء إلى سلوكيات منحرفة مثل الإدمان على المخدرات.

5 – **المتمردون** (Rebellious): وهم الذين يرفضون الأهداف الفكرية، والوسائل المشروعة، ولكن يبحثون عن أهداف خاصة بهم، ومن هنا يرى ميرتون أن التوزيع غير العادل للوسائل المشروعة قد يدفع بعضهم إلى الانحراف (الوريكات، 2004).

نظرية اتجاه النشاط الرتيب (The Routine Activity theory):

بدأت نظرية النشاط الرتيب بتفسير الجرائم الخاطفة (predatory Crime)، ويمكن تطبيق هذه النظرية في مجال السلوك المخالف؛ حيث ترى النظرية أنه لابد من قربٍ والتقاء (Convergence) في الوقت والمكان من عناصر الحد الأدنى الثلاثة، وهي (الوريكات، 2004):

1 – جانٍ محتمل (Likey).

2 – مستهدف محتمل (Asuitable target).

3 – غياب حراسة قادرة ضد السلوك المخالف
(Absence of capable Guardian against crime).

المكون الأول هو المتطرف ذو الرغبة، ويعني ذلك أي شخص قد يرتكب السلوك المتطرف لأي سبب، أما الجزء الثاني وهو الهدف المناسب الذي قد يكون شخصاً أو شيئاً ما، وأخيراً غياب الرقابة القادرة على مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي، ويعني ذلك أن مدخل (الأنشطة الرتيبة) يوجد متطرف لديه رغبة في ارتكاب سلوك جرمي متطرف بحق المجني عليه بتوافر شرطين آخرين، هما الهدف المناسب وغياب الرقابة، فإذا اجتمعت هذه المكونات الثلاثة ازدادت احتمالية حدوث السلوك المتطرف.

الدراسات السابقة:

أجرى (عامر، 2015) دراسة هدفت إلى بيان حقيقة الإشاعة في الفقه الإسلامي والقانون المصري والنظام السعودي. وتنهج الدراسة المنهج الوصفي أساساً مع التعرض للمنهج الاستنباطي والاستقرائي عند الحاجة، وقد تبين أن أهم شبكات التواصل الاجتماعي المستخدمة في ارتكاب جريمة ترويج الإشاعات هي (الفيسبوك، تويتر، سكايب، فايبر)، ومن أهم الجرائم التي تستغلها: جريمة إذاعة الأخبار الكاذبة أو المثيرة، وإذاعة أخبار في الخارج مضرة على البلاد، وترويج الفتن، واستغلال الدين لترويج الفتن، وإشاعات كاذبة لتكدير الأمن العام، والتحريض على ارتكاب الجرائم، والقذف، والتهديد والابتزاز، والتشهير والمساس بالحياة الشخصية.

وهناك دراسة (الطيار، 2014)، وهي دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود. هدفت الدراسة إلى بيان الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي، وبيان أثرها في تغيير القيم الاجتماعية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت العينة (2274) طالباً، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن أهم الآثار السلبية لشبكات التواصل تمثلت في: التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، الإهمال في الشعائر الدينية. وأن أهم الآثار الإيجابية تمثلت في: الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه، وتعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والتعبير بحرية عن الرأي، والتمكين من تخطي حاجز الخجل. وأن من أهم نتائج استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والتغييرات في القيم، والقدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة.

وأعدّ (الدبيسي وآخرون، 2013) دراسة تتلخص أهدافها في معرفة استخدام طلبة الجامعات الأردنية لشبكات التواصل الرقمية، والكشف عن العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الرأي لدى الطلبة ومستوى منافسة شبكات التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام التقليدية باعتماد مصادر للإخبار والمعلومات، واستخدم المنهج الوصفي عن طريق تصميم استبانة لمسح آراء الطلاب، على عينة بلغ حجمها (291) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها انتشار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الطلبة، وأن تلك الشبكات أصبحت تشكل مصدراً من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات التي من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام، ومنافسة وسائل الإعلام التقليدية، والصحافة الإلكترونية في ذلك، وكان بعض معلوماتها إيجابياً مثل تعزيز الروح الوطنية والولاء والانتماء، وبعضها الآخر سلبياً، من مثل محاولة ربط الأحداث الجارية في الدول المجاورة بالوضع الداخلي، والتشكيك في مصداقية ما تبثه وسائل الإعلام الوطنية الرسمية وشبه الرسمية، والتحريض على التظاهر، أو الاعتصام، أو الإضراب، واستخدام العامل الديني لإثارة سلوك أفراد المجتمع، أو الدعوة لمقاطعة الأنشطة والفعاليات التي تدعو إليها الحكومة.

كما أجرى (الشويقي، 2003) دراسة هدفت إلى معرفة المشكلات النفسية لاستخدام الإنترنت من خلال الآثار على الجوانب الخلقية، والوقت، والاقتصاد المنزلي، والعلاقات الإنسانية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وأداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (100) فرد من طلاب الجامعات السعودية ما بين (15 و 20 سنة)، المترددين على مقاهي الإنترنت، وأظهرت النتائج أن (95%) من أفراد الدراسة يرون أن الإنترنت له دور فاعل في تنمية أنماط سلوكية جديدة، وأن الأنماط السلوكية المكتسبة تتنافى مع القيم الإسلامية، و (75%) من أفراد العينة يرون أن الإنترنت يعزز الرذيلة.

الدراسات الأجنبية:

أجرى كوتامانيز وفوزين وفالكينبورق (Koutamanis, Vossen & Valkenburg, 2015) دراسة هدفت إلى تعرف المخاطر والسلبيات، والآثار الخطرة على المراهقين، من خلال عينة بلغ حجمها (785) من المراهقين راوحت أعمارهم بين (10 و 15) سنة. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المراهقين الأصغر سناً أكثر عرضة لأن يكونوا

ضحية للجرائم التي تستخدم فيها شبكات التواصل الاجتماعي، بينما كانت أكثر الجرائم التي تستخدم فيها شبكات التواصل الاجتماعي هي الاستغلال الجنسي، والقدح، والذم، والتحقير، والإهانات، والاستدراج.

وأجرى نيماتي وول وتشوو (Nemati, Wall & Chow, 2014)) دراسة هدفت إلى بيان القدرة الغاشمة التي تمتلكها الشبكات في كشف الخصوصية، وبيان كثير من التهديدات المعلوماتية التي تهدد الفرد والمجتمع. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واختارت الدراسة عينة من المجتمع الصيني بلغت (192) فرداً، بينما اختيرت عينة من المجتمع الأمريكي بلغت (25) فرداً. أظهرت نتائج الدراسة أن (17%) من أفراد العينة في أمريكا أفادوا بأن شبكات التواصل الاجتماعي سهلت انتهاك البيانات الشخصية الخاصة بهم، مقارنة مع (24,3%) في الصين. وقد عزا الباحث هذه النتيجة إلى سلوك الصينين في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وعدم أخذ التدابير اللازمة لحماية بياناتهم الشخصية مقارنة بالأمريكيين.

أجرى كوفمان وبرونستشويغ وفيني ودرنقز وويز (Kaufman, Braunschweig, Feeney, Dringus & Weiss, 2014) دراسة هدفت إلى بيان دور شبكات التواصل الاجتماعي في إقامة العلاقات الجنسية غير المشروعة، وارتكاب السلوكيات المنحرفة، على عينة بلغ حجمها (4485) طالباً وطالبة من (46) مدرسة في جنوب إفريقيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي تسهل إقامة العلاقات غير الشرعية، كما تسهل التعارف، أو الانقياد للجماعات المشبوهة، وتعرف رفاق السوء، وتعاطي الكحول.

وأجرى هالي (Halea, 2012) دراسة هدفت إلى تعرف دور المواقع المتصلة بالشبكة العنكبوتية في نشر الأفكار المتطرفة على مستوى العالم بعد مضي عشر سنوات من أحداث (11) سبتمبر. استخدم المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية المواقع الإلكترونية في دعم الأهداف المتطرفة اليمينية، وبشكل أكثر تحديداً، تسهيل تبادل المعلومات، وجمع الأموال، واستغلال الشبكات الاجتماعية، والصحافة الإلكترونية، والدعاية، لترويج الأفكار المتطرفة، وتنفيذها، ويشمل الترويج للأفكار

والتوجهات المتطرفة – في الغالب – تكتيكات مسبقة، واعتماداً واسع النطاق على تقنيات الوسائط المتعددة لجذب الأطفال والمراهقين والشباب.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى، ومما يستحق الذكر أن اختلاف الدراسة الحالية وأسئلتها وعينتها جعلها مختلفة عن الدراسات السابقة مع الإشارة إلى أن هذا الاختلاف لا ينفي أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة، وأن الأدوات المستخدمة في بيان التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف، كما استفاد الباحث من النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة وطريقة عرضها في تطوير أداة الدراسة.

وهذا يعني أن الدراسة الحالية جاءت امتداداً للدراسات السابقة من حيث أهمية توجيه المؤسسات، والبحث عن السبل الكفيلة لمواجهة مواقع التطرف.

منهجية الدراسة:

تعتمد المنهجية في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي، الذي تضمن إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، وتحليل جميع البيانات إحصائياً للإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية موزعين على ثلاثة أقاليم، هي: إقليم الوسط: الجامعة الأردنية في العاصمة عمان، وإقليم الشمال: جامعة اليرموك في محافظة إربد، وإقليم الجنوب: جامعة الحسين بن طلال في محافظة معان، في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2016/2017).

عينة الدراسة:

سحبت عينة عشوائية بسيطة من مواد عامة في الجامعات الأردنية، بواقع (3) مواد من كل جامعة، ووزعت الاستبانة على عينة إجمالية بلغت (522) طالباً وطالبة من تلك الجامعات.

خصائص عينة الدراسة:

تبين من خلال النتائج الواردة في جدول (1) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن نحو (36,8%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل نحو (63,2%) من الإناث، ويلاحظ أن عينة الدراسة كانت في الغالب من فئة الشباب، وأن الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة كانت أعلى نسبة؛ حيث بلغت (48,8%)، يليهم الذين تقع أعمارهم بين (21 و 24) سنة حيث بلغت نسبتهم (36,4%)، ثم جاء بعد ذلك الذين تقع أعمارهم بين (25 و 29) سنة، وبلغت نسبتهم (10,5%)، وكانت أقل نسبة للذين أعمارهم (أكثر من 30) سنة؛ حيث بلغت (4,2%)، وأن أفراد العينة الذين يقع مستوى دخلهم الشهري من (300–399) دينار أعلى نسبة، وبلغت (47,5%)، يليهم الذين مستوى دخلهم الشهري أكثر من (400) دينار بنسبة (23,9%)، ثم من كان مستوى دخلهم الشهري من(200 – 299) ديناراً، وقد بلغت نسبتهم (20,5%)، وكانت أقل نسبة للذين مستوى دخلهم أقل من (200) دينار، وبلغت (8%).

إن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة في السنة الأولى كان بنسبة (24,1%)، يليه السنة الثانية بنسبة (22,8%)، ثم بعد ذلك السنة الثالثة بنسبة (21,6%)، ثم السنة الرابعة بنسبة (21,5 %)، وأخيراً السنة الخامسة بنسبة (9,9%)، وجاء أفراد عينة الدراسة بحسب متغير الكليات الإنسانية؛ حيث بلغت النسبة (54,6%)، والكليات العلمية بنسبة (45,4%).

جدول (1)
توزيع عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	192	%36,8
	إناث	330	%63,2
	المجموع	522	%100
العمر	أقل من 20	255	%48,8
	24 – 21	190	%36,4
	29 – 25	55	%10,5
	أكثر من 30	22	%4,2
	المجموع	522	%100

تابع/ جدول (1)
توزيع عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
مستوى الدخل	أقل من 200 دينار	42	%8,0
	من 200 – 299 ديناراً	107	%20,5
	من 300 – 399 ديناراً	248	%47,5
	أكثر من 400 دينار	125	%23,9
	المجموع	522	%100
المستوى التعليمي	أولى	126	%24,1
	ثانية	119	%22,8
	ثالثة	113	%21,6
	رابعة	112	%21,5
	خامسة	52	%9,9
	المجموع	522	%100
الكلية	الإنسانية	285	%54,6
	العلمية	237	%45,5
	المجموع	522	%100

أداة الدراسة:

بعد مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة؛ طورت استبانة أداة لجمع البيانات تتلاءم وطبيعة المشكلة البحثية وأبعادها، وتتضمن هذه الاستبانة مؤشرات تقيس عناصر أسئلة الدراسة، وهي: التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وطورت استبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، بالاعتماد على دراسة (الشهري، 2012)، وانسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع المعلومات والإجابة عن الدراسة، وقد اشتملت هذه الاستبانة على جزأين، هما:

الجزء الأول: يشتمل على معلومات شخصية عن أفراد عينة الدراسة، وتشمل (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل الشهري، والكلية).

الجزء الثاني: يتكون من (18) فقرة تقيس التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وقد قيست الفقرات باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، وهي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق بشدة).

معيار الحكم على الأوساط الحسابية:

اعتمد المعيار التالي للحكم على الأوساط الحسابية:

1 – من 1 – أقل من 2,34 بدرجة منخفضة.

2 – من 2,34 – أقل من 3,67 بدرجة متوسطة.

3 – من 3,68– 5,00 بدرجة مرتفعة.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق المقياس بطريقتين، هما: صدق المحكمين: وذلك للتحقق من وضوح الفقرات ومدى ملاءمتها للبيئة الأردنية، وعرض المقياس على خمسة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات: الأردنية، ومؤتة، والحسين بن طلال، وفي ضوء نتائج التحكيم روجعت الصورة الأولية من المقياس، وأجريت بعض التعديلات، ووضحت الفقرات وقراءتها، ومن ثم أصبحت مناسبة للغرض الذي أعدت له، ثم أجريت التعديلات اللازمة بناءً على التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها، وقد حافظ المقياس على عدد فقراته المكونة من (18) فقرة، واعتمد إجماع المحكمين بنسبة (85%) معياراً لقبول الفقرة أو رفضها.

ثبات الأداة:

اعتمد على معادلة (كرونباخ ألفا) للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، وذلك من خلال إدخال البيانات التي تّم الحصول عليها من إجابات المبحوثين، ومعالجتها بالحاسب الآلي اعتماداً على البرنامج الإحصائي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (0,856)، وهي معاملات ثبات مقبولة لتطبيق هذه الأداة على عينة الدراسة.

أسلوب تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات من المبحوثين تم تفريغها، وإدخالها في الحاسوب ضمن برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS)، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية) لوصف خصائص العينة والإجابة عن أسئلة الدراسة، واستخدم تحليل التباين الأحادي (Oneway ANOVA) واختبارات (T-Test) وف الأحادي (F) للعينات المستقلة للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق في إجابات أفراد العينة نحو محاور الدراسة، أما في الجانب الإحصائي المتعلق بحساب المقارنات البعدية لتحليل الت؟؟؟؟.

عرض النتائج:

السؤال الأول: ما أكثر التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف، وترتيبها تنازلياً بحسب المستوى وجاءت بحسب الجدول (2).

يتبين من جدول (2) أن أكثر التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، جاء في المرتبة الأولى "العدد الهائل من المخالفات والمخالفين على مدار الساعة، ما يصعب معه الضبط والملاحقة" حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,06) وانحراف معياري (,86)، يليه في المرتبة الثانية "صعوبة الرصد والتحقق، ورفع الأدلة الرقمية في كل زمان ومكان" بمتوسط حسابي بلغ (4,05) وانحراف معياري (,95)، يليه في المرتبة الثالثة "طبيعة الحدود الفنية، وعلاقة أطراف أي قضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي تتجاوز حدود الدولة الوطنية"؛ بمتوسط حسابي (4,02)، وانحراف معياري (,85)، وأقل التحديات الأمنية لمواجهة التطرف جاء "إحجام الجمهور عن التعاون مع المؤسسات الأمنية فيما يختص بالمحتوى الإلكتروني"، نتيجة التعود على شذوذ مواقع الإنترنت؛ بمتوسط حسابي (3,95) وانحراف معياري (,91)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات الأمنية بمتوسط حسابي (4,01) وانحراف معياري (0,90).

جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للتحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
العدد الهائل من المخالفات والمخالفين على مدار الساعة؛ ما يصعب معه الضبط والملاحقة.	4,06	0,86	1	مرتفع
صعوبة الرصد والتحقق، ورفع الأدلة الرقمية في كل زمان ومكان.	4,05	0,95	2	مرتفع
طبيعة الحدود الفنية وعلاقة أطراف أي قضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي تتجاوز حدود الدولة الوطنية.	4,02	0,85	3	مرتفع
نقص الخبرات الفنية في مجالات تحديد الجريمة الإلكترونية وتقديمها كقضية مكتملة أمام المؤسسات القضائية.	4,01	0,92	4	مرتفع
إن كثيراً من شركات الاستضافة وتسجيل البيانات الإلكترونية وحفظها خارج الدول العربية، وغالباً في الولايات المتحدة الأمريكية.	4,00	0,93	5	مرتفع
إحجام الجمهور عن التعاون مع المؤسسات الأمنية فيما يختص بالمحتوى الإلكتروني، نتيجة التعود على شذوذ مواقع الإنترنت.	3,95	0,91	6	مرتفع
المتوسط الكلي	**4,01**	**0,90**		**مرتفع**

السؤال الثاني: ما أكثر التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف، وترتيبها تنازلياً بحسب المستوى، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للتحديات الفكرية والفكرية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
عدم وجود العلماء المعتبرين في بيئة شبكة التواصل الاجتماعي بشكل تفاعلي يجذب الشباب عن خطاب التطرف والعنف الصاخب.	3,98	0,97	1	مرتفع
عدم كفاءة الردود على شبه المتطرفين والمواجهة الفكرية، وضعف إدارتها وترويجها بين المستخدمين.	3,94	0,90	2	مرتفع
التباس الكثير من المفاهيم والخلط بين ضرورات التأصيل العقدي وتنازلات المصالح السياسية، والضغوط وموازنة مسألة الثقافة الدينية، والواجبات الشرعية.	3,93	0,98	3	مرتفع
غلبة الخط الرسمي على ثقافة المواجهة الفكرية على شبكة التواصل الاجتماعي، ما يقلل درجة تأثيرها وانتشارها.	3,92	0,95	4	مرتفع
التشابك بين بعض المفاهيم الاجتماعية المحافظة وبعض التفسيرات المتطرفة للنصوص بشكل يصعب المعالجة الفكرية الشرعية.	3,91	0,92	5	مرتفع
المتوسط الكلي	**3,94**	**0,95**		**مرتفع**

يتبين من جدول (3) التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وجاء في المرتبة الأولى "عدم وجود العلماء المعتبرين في بيئة شبكة التواصل الاجتماعي بشكل تفاعلي يجذب الشباب عن خطاب التطرف، والعنف الصاخب" بمتوسط حسابي بلغ (3,98) وانحراف معياري (,97)، يليه في المرتبة الثانية "عدم كفاءة الردود على شبه المتطرفين والمواجهة الفكرية وضعف إدارتها وترويجها بين المستخدمين" بمتوسط حسابي (3,94). وانحراف معياري (,90)، يليه في المرتبة الثالثة: التباس الكثير من المفاهيم والخلط بين ضرورات التأصيل العقدي وتنازلات المصالح السياسية، والضغوط وموازنة مسألة الثقافة الدينية، والواجبات الشرعية" بمتوسط حسابي (3,93). وانحراف معياري (,98)، وأقل التحديات الأمنية لمواجهة التطرف جاء "التشابك بين بعض المفاهيم

الاجتماعية المحافظة، وبعض التفسيرات المتطرفة للنصوص بشكل يصعب معه المعالجة الفكرية الشرعية" بمتوسط حسابي (3,91) وانحراف معياري (,92)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات الفكرية بمتوسط حسابي (3,94) وانحراف معياري (0,95).

السؤال الثالث: ما أكثر التحديات القانونية والتشريعية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات القانونية في مواجهة مواقع التطرف، وترتيبها تنازلياً بحسب المستوى، والجدول الآتي (4) يبين ذلك.

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات القانونية والتشريعية في مواجهة مواقع التطرف

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
عدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء.	3,90	0,94	1	مرتفع
ضعف الثقافة العدلية في المسائل الإلكترونية؛ ما يعقد النظر في بعض القضايا.	3,89	1,04	2	مرتفع
تنازع القوانين وعدم وضوح الاختصاص القضائي في هذه الجرائم.	3,87	0,97	3	مرتفع
عدم استيعاب التشريعات والأنظمة للجرائم الفكرية المستحدثة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.	3,85	0,96	4	مرتفع
في القضايا الفكرية على الإنترنت يكون العامل الديني حاسماً في كل قضية؛ مما يجعل القضاء في كثير من القضايا لا يحسم القضية بسرعة وبحكم مؤثر يحقق جانب الردع.	3,83	0,99	5	مرتفع
صعوبة وضع معايير محددة لتحديد ماهية الموقع المتطرف والمحرض على العنف.	3,78	1,00	6	مرتفع
المتوسط الكلي	**3,85**	**0,98**		**مرتفع**

يتبين من جدول (4) أن أكثر التحديات القانونية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، جاء في المرتبة الأولى "عدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء"؛ بمتوسط حسابي (3,90) وانحراف معياري (,94)، يليه في المرتبة الثانية "ضعف الثقافة العدلية في المسائل الإلكترونية ما يعقد النظر في بعض القضايا"؛ بمتوسط حسابي بلغ (3,89) وانحراف معياري (1,04)، يليه في المرتبة الثالثة "تنازع القوانين، وعدم وضوح الاختصاص القضائي في هذه الجرائم"؛ بمتوسط حسابي (3,87). وانحراف معياري (,97)، وأقل التحديات القانونية في مواجهة التطرف جاء "صعوبة وضع معايير محددة لتحديد ماهية الموقع المتطرف والمحرض على العنف"؛ بمتوسط حسابي (3,76) وانحراف معياري (1,00)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات القانونية بمتوسط حسابي (3,85) وانحراف معياري (0,98).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$) للتحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية التي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، العمر، الدخل الشهري، المستوى التعليمي، الكلية)؟

وللإجابة عن هذا السؤال أجري اختبار تحليل التباين، على نحو ما يظهر في الجدول (5).

يشير جدول (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، والطلبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الدخل عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$).

جدول (5)
تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة للتحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	13,93	3	380,309	3,67	0,013
	داخل المجموعات	655,27	518	693,378		
	الإجمالي	669,20	521			
العمر	بين المجموعات	39,6	3	13,204	11,1	,000
	داخل المجموعات	616,9	518	1,191		
	الإجمالي	656,6	521			
الدخل الشهري	بين المجموعات	4,4	3	792,609	1,07	,362
	داخل المجموعات	640,8	275	529,853		
	الإجمالي	645,2	521			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	17,7	2			
	داخل المجموعات	803,4	518	5,908	3,81	0,010
	الإجمالي	821,1	521	1,551		
الكلية	بين المجموعات	19,4	2	9,195	7,29	0,001
	داخل المجموعات	653,9	519	1,26		
	الإجمالي	672,3	521			

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج هذه الدراسة التحديات الأمنية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وجاء في المرتبة الأولى "العدد الهائل من المخالفات والمخالفين على مدار الساعة؛ مما يصعب معه الضبط والملاحقة"؛ بمتوسط حسابي (4,06) وانحراف معياري (,86)، يليه في المرتبة الثانية "صعوبة الرصد، والتحقق، ورفع الأدلة الرقمية في كل زمان ومكان"؛ بمتوسط حسابي بلغ

(4,05) وانحراف معياري (,95)، يليه في المرتبة الثالثة "طبيعة الحدود الفنية وعلاقة أطراف أي قضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تتجاوز حدود الدولة الوطنية"؛ بمتوسط حسابي (4,02). وانحراف معياري (,85)، وأقل التحديات الأمنية لمواجهة التطرف، جاء "إحجام الجمهور عن التعاون مع المؤسسات الأمنية فيما يختص بالمحتوى الإلكتروني، نتيجة التعود على شذوذ مواقع الإنترنت"؛ بمتوسط حسابي (3,95) وانحراف معياري (,91)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات الأمنية بمتوسط حسابي (4,01) وانحراف معياري (0,90).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (عامر، 2015) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي لها دور في التحريض، وتكدير الأمن، والقذف، والتهديد والابتزاز والتشهير والمساس بالشخصية، ودراسة (الطيار، 2012) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي لها تأثير سلبي تمثل في التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، والإهمال في الشعائر الدينية، وكوتامانيز وفوزين وفالكينبورق (Koutamanis, Vossen & Valkenburg, 2015) التي أوضحت أن شبكات التواصل الاجتماعي تسهل إقامة العلاقات غير الشرعية، كما تسهل التعارف والانقياد للجماعات المشبوهة، وتعرف رفاق السوء وتعاطي الكحول.

يمكن أن يفسر ذلك بخصوصية شبكات التواصل الاجتماعي من حيث الانتشار والقوة، وقدرة مستخدميها على التخفي، واستخدام الأسماء المستعارة والهوية المجهولة؛ مما يصعب معه الضبط، والملاحقة من قبل الجهات الأمنية. لذلك تعد شبكات التواصل الاجتماعي وسيلةً فعالة للمخالفين للقانون، والأعراف الاجتماعية، والأخلاقية السائدة، ولعل أبرز ما يميز شبكات التواصل الاجتماعي المساحة الكبيرة من الحرية التي يمكن أن يعبر من خلالها الفرد عن هذه الاتجاهات والأفكار دون وجود أي ضوابط خارجية تمنعه من ذلك، وكذلك سرعة الاتصال مع الآخرين والحصول على المعلومة، كما أن تدني مستوى التكلفة المادية لتلك المواقع جعلها متاحة لمعظم أفراد المجتمع، كما يفسر صعوبة الرصد والتحقيق ورفع الأدلة الرقمية بعدم توافر تقنية تمكن الأجهزة الأمنية من رصد المخالفات، وعالمية الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي التي قربت المسافات الفكرية بين الأفراد، وتشعبت خارج حدود الدولة الوطنية، ولا تعترف بالحدود الإقليمية، ولا بالمكان، ولا بالزمان بل أصبحت مساحتها العالم أجمع، بالإضافة إلى أن الخبرات الفنية في مجالات تحديد الجريمة الإلكترونية ما زالت تحتاج إلى مزيد من التطوير، وما يزيد

الأمر تعقيداً أن معظم شركات الاستضافة وتسجيل البيانات الإلكترونية هي خارج الدول؛ مما يعوق امتلاك هذه الدول للخبرات الفنية خصوصاً إذا أخذت الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول بالحسبان.

كما أن ظهور الفضاء الإلكتروني أنتج أنواعاً جديدة من الجريمة تسمى الجريمة الإلكترونية من خلال إتاحة فرص جديدة للمجرمين، مثل القرصنة، والاحتيال، والتخريب للكمبيوتر، والاتجار بالمخدرات، والتعامل في معلومات العدالة، والمواد الإباحية، دون القبض عليهم أو الكشف عن جرائمهم.

وكذلك تفسر نظرية الأنومي (Anomie Theory) ذلك بحالة تفسخ الأعراف الاجتماعية والظروف التي تكون فيها الأعراف غير قادرة على ضبط نشاطات الأعضاء المجتمعين، ودون قواعد واضحة ترشدهم، وبأن الأفراد غير قادرين على إيجاد مكانتهم في المجتمع، ولديهم صعوبات في التأقلم مع الظروف المتغيرة للحياة، وهذا بدوره يقود إلى عدم الرضا، والإحباط، والصراع، والانحراف، كما تركز نظرية الفرصة (Opportunity Theory) على الفرصة السهلة أو المغرية؛ أي أن بعض السياقات تنتج فرصاً كثيرة للانحراف والمخالفات دون فرصة مادية (وتخيلية) لحدوثها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أكثر التحديات الفكرية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وجاء في المرتبة الأولى "عدم وجود العلماء المعتبرين في بيئة شبكة التواصل الاجتماعي بشكل تفاعلي يجذب الشباب عن خطاب التطرف والعنف الصاخب"؛ بمتوسط حسابي (3,98) وانحراف معياري (,97)، يليه في المرتبة الثانية "عدم كفاءة الردود على شبه المتطرفين والمواجهة الفكرية، وضعف إدارتها وترويجها بين المستخدمين"؛ بمتوسط حسابي بلغ (3,94) وانحراف معياري (,90)، يليه في المرتبة الثالثة "التباس كثير من المفاهيم، والخلط بين ضرورات التأصيل العقدي وتنازلات المصالح السياسية، والضغوط وموازنة مسألة الثقافة الدينية، والواجبات الشرعية"؛ بمتوسط حسابي (3,93). وانحراف معياري (,98)، وأقل التحديات الأمنية لمواجهة التطرف جاءت في "التشابك بين بعض المفاهيم الاجتماعية المحافظة وبعض التفسيرات المتطرفة للنصوص بشكل يصعب المعالجة الفكرية الشرعية"؛ بمتوسط حسابي (3,91)

وانحراف معياري (,92)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات الفكرية بمتوسط حسابي (3,94) وانحراف معياري (0,95).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (الدبيسي وآخرين، 2013) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي لها تأثير في تشكيل الرأي العام، وكان بعض معلوماتها إيجابياً مثل تعزيز الروح الوطنية والولاء والانتماء والبعض الآخر سلبياً مثل التشكيك في مصداقية ما تبثه وسائل الإعلام الوطنية الرسمية وشبه الرسمية، والتحريض على التظاهر أو الاعتصام أو الإضراب، واستخدام العامل الديني لإثارة سلوك أفراد المجتمع، ودراسة (الشويقي، 2003) التي أظهرت بعض المشكلات السلوكية المرتبطة بالإنترنت في تنمية أنماط سلوكية جديدة، وأن الأنماط السلوكية المكتسبة تتنافى مع القيم الإسلامية وتعزز الرذيلة، ودراسة (Halea, 2012) التي أوضحت دور المواقع الإلكترونية في تبادل المعلومات، وجمع الأموال، والترويج للأفكار والتوجهات المتطرفة لجذب الأطفال والمراهقين والشباب.

ويمكن تفسير عدم وجود العلماء المعتبرين في بيئة شبكة التواصل الاجتماعي بشكل تفاعلي بقلّة الخبرات فيما يتعلق بالحوارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ولا شك أن هذه المواقع جعلت العالم أصغر حجماً، وأكثر انفتاحاً، وتفاعلاً، وحرية، ومع تعدد مواقع التواصل الاجتماعي لم نعد نميز بين المقاوم والخائن وبين العلماء والعملاء؛ فالكل عبر هذه المواقع يرفض الظلم، والاستبداد، ويرفض العمالة والخيانة، ويمكن تفسير عدم كفاءة الردود على شبه المتطرفين بعدم وجود مؤسسات فكرية تتولى مواجهة الرد المقنع عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي الفترة الأخيرة ظهرت حالة من التناقض لا مثيل لها، صراع بين القيم والأهداف الخاصة في المجتمعات البشرية؛ فقد سادت القيم السلبية، واللامبالاة، واللامعيارية، وضعف الموجهات السلوكية والفكرية، وعدم تقدير الوقت وأهميته، وعدم الجدية، وعدم الصدق والأمانة في التعامل، والتبعية في سلوكياته وأفكاره وأفعاله.

نتيجة لهذا التطور التكنولوجي الهائل لشبكة التواصل الاجتماعي فإن أياً كان

يستطيع تعميم أفكاره والدعوة لها عبر هذه الوسيلة الجديدة، ولذلك نجد من السهل استغلالها في العمل الدعائي، أو التخريبي، أو اللاأخلاقي.

وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أكثر التحديات القانونية في مواجهة مواقع التطرف من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وجاء في المرتبة الأولى "عدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء"؛ بمتوسط حسابي (3,90) وانحراف معياري (,94)، يليه في المرتبة الثانية "ضعف الثقافة العدلية في المسائل الإلكترونية؛ مما يعقد النظر في بعض القضايا"؛ بمتوسط حسابي بلغ (3,89) وانحراف معياري (1,04)، يليه في المرتبة الثالثة "تنازع القوانين وعدم وضوح الاختصاص القضائي في هذه الجرائم"؛ بمتوسط حسابي (3,87). وانحراف معياري (,97)، وأقل التحديات القانونية والتشريعية في مواجهة التطرف، جاءت "صعوبة وضع معايير محددة لتحديد ما هو الموقع المتطرف والمحرض على العنف"؛ بمتوسط حسابي (3,78) وانحراف معياري (1,00)، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للتحديات القانونية بمتوسط حسابي (3,85) وانحراف معياري (0,98).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة نيماتي وول وتشوو (Nemati, Wall & Chow, 2014) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي سهلت انتهاك البيانات الشخصية، وعدم أخذ التدابير اللازمة لحماية البيانات الشخصية، ويفسر عدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء بالأعداد الهائلة لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام البعض لأسماء وهمية، كما يمكن تفسير ضعف الثقافة العدلية بالتطور المتسارع للتكنولوجيا؛ مما يجعل مواكبتها تحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير قد لا يتاح للجميع، ويمكن أن يعود السبب في تنازع القوانين وعدم وضوح الاختصاص القضائي في هذه الجرائم إلى التقدم الهائل في البرامج الإلكترونية وتدني مستوى المعرفة بها لقلة الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي، وعدم كفاية القوانين القائمة التي يستفيد منها منفذو الجرائم الإلكترونية من نقص الخبرة لدى الأجهزة الأمنية، وعدم كفاية وفعالية القوانين؛ إذ تتطلب الجرائم الإلكترونية أسلوباً خاصاً في التحقيق والتعامل.

كما أن سهولة التواصل الاجتماعي، وتبادل الآراء والأفكار، والمعتقدات تسببت

في نجاح المتطرفين في استغلال شبكات التواصل الاجتماعي؛ نظراً لضعف التشريعات والعقوبات، ونجاح المتطرفين في استغلال تقنيات شبكات التواصل الاجتماعي بسبب ضعف وسائل التحقيق، وسهولة إخفاء الجريمة، وغياب الرقابة.

ويمكن تطبيق النشاط الرتيب لهذه النظرية في مجال السلوك المخالف؛ حيث ترى النظرية توافر الهدف المناسب الذي قد يكون شخصاً أو شيئاً ما، وأخيراً غياب الرقابة القادرة على مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي، ويعني ذلك أن مدخل (الأنشطة الرتيبة) يظهر أنه يوجد متطرف لديه رغبة في ارتكاب سلوك جرمي متطرف بحق مجني عليه بتوافر شرطين آخرين، هما: الهدف المناسب وغياب الرقابة، كما تفسر نظرية الفرصة بأن ما هو موجود من قواعد سلوكية، ومعايير غير قادر على ضبط سلوك الأفراد؛ مما يؤدي إلى السلوك المنحرف.

ويرى الباحث أن هذه النتائج التي توصلت لها الدراسة تؤكد أن السلوك المتطرف سلوك متعلم من خلال التعزيزات المادية والاجتماعية للسلوك المرغوب أو غير المرغوب.

وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والعمر والمستوى التعليمي للطلبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول التحديات الأمنية، والفكرية، والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية تعزى لمتغير الدخل عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$).

التوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها بما يأتي:

1 – العمل على تفعيل التشريعات والقوانين بحيث تشتمل على عقوبات صارمة، تتناسب مع خطورة جريمة التطرف.

2 – تفعيل دور المؤسسات التعليمية، والجامعات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المُجتمع المدني في عقد المُحاضرات والندوات العلمية والدورية باستمرار للطلبة وللمُجتمع المحلي، حول موضوع التحديات في مواجهة مواقع

التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي بجميع أشكالها وخطورتها وسُبل مواجهتها والحد منها، وتعزز روح المواطنة والانتماء لدى الأفراد.

3 – تنسيق وتوحيد جميع الجهود الوطنية التي تبذلها الأطراف المعنية من وزارات ومجالس نيابية ومؤسسات إعلام وجهاز أمني وقضائي ومُجتمع مدني وجهاز تعليمي، في مسار تكاملي واحد للعمل على مُكافحة الفكر المتطرف والحد منها.

4 – وضع سياسات تنموية مستدامة، لمواجهة الفقر والبطالة كونها من العوامل الأساسية المؤدية للتطرف.

5 – ضرورة وجود رقابة فاعلة على مواقع شبكة المعلومات الإلكترونية – الإنترنت – في المؤسسات التعليمية والجامعات للعمل على مُكافحة مواقع الفكر المتطرف.

6 – تنمية قُدرات طلبة الجامعة واستثمار استعداداتهم من أجل الكشف عن المواقع المتطرفة على شبكات التواصل الاجتماعي.

7 – إجراء المزيد من الدراسات حول التحديات الأمنية والفكرية والقانونية في مواجهة مواقع التطرف على شبكات التواصل الاجتماعي.

8 – فرض عقوبات على الجرائم الإلكترونية التي يتم ارتكابها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

المراجع:

ابن منظور. (2003). **لسان العرب**، بيروت: بيروت للطباعة والنشر.

البداينة، ذياب موسى. (1998). هندرة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة، **الفكر الشرطي**، المجلد (7)، العدد (2).

البداينة، ذياب موسى. (1999). جرائم الحاسب الإنترنت، في مركز الدراسات والبحوث: 93–126.

البداينة، ذياب موسى؛ والحسن، خولة عارف؛ والخريشة، رافع. (2013). نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان: 303–315.

جاد، نبيل عبدالمنعم. (1996). جرائم الحاسب الآلي، مؤتمر المواجهة الأمنية للجرائم المعلوماتية. كلية الشرطة، جمهورية مصر العربية.

حسان، ترايكي. (2013). التهديدات الأمنية المرتبطة بالاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد (19). ص(201–210). جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

حسان، ترايكي. (2015). الإعلام الجديد: المخاطر المجتمعية وآليات الاحتواء والمواجهة، **مجلة الشرطة**، مجلة أمنية إعلامية، العدد (27)، تصدر عن مديرية الأمن العام الوطني، الجزائر.

الحمضي، رولا. (2009). إدمان الإنترنت عند الشباب وعلاقته بمهارات التواصل الاجتماعي، دراسة ميدانية على عينة من طلاب دمشق، بحث مقدم في مؤتمر الملتقى الطلابي الإبداعي الثاني عشر، جامعة أسيوط.

الخليفة، هبة. (2009). **مواقع الشبكات الاجتماعية ما هي**؟ المكتبة المركزية، جامعة حلوان.

الدبيسي، عبدالكريم علي والطاهات، زهير ياسين. (2013). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (40) العدد (1). ص(66–81).

راضي، زاهر. (2003). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، **مجلة التربية**، العدد (15)، جامعة عمان الأهلية، عمان. ص(23–41).

سيشنز، وليام. (1991). جرائم الكمبيوتر، **مجلة إدارة المباحث الفيدرالية الأمريكية**، واشنطن، ص 23.

سليم، حنان أحمد. (2015). **الحملات الإعلانية عبر الحدود**. كلية الإعلام، القاهرة.

الشهري، فايز. (2012). **ثقافة التطرف والعنف على شبكة الإنترنت، الملامح والاتجاهات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشهري، فايز. (1426هـ). التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة، دراسة الظاهرة الإجرامية على شبكة الإنترنت، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد (20)، العدد (39). ص(133–179).

الشويقي، أبوزيد. (2003). بعض الأنماط السلوكية المرتبة باستخدام الإنترنت لدى الشباب السعودي، بحث في المؤتمر الرابع للشباب الخليجي، الديوان الأميري، الكويت.

الصاوي، صلاح. (1993). **التطرف الديني – الرأي الآخر**. القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام.

الطيار، فهد بن علي. (2014). شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة: دراسة تطبيقية على طلبة جامعة الملك سعود، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد (31)، العدد (61)، الرياض. ص(193–224).

عامر، محمد. (2015). المسؤولية الجنائية عن ترويج الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي. بحث مقدم لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي: التطبيقات والإشكاليات المنهجية، للفترة بين 10/3/ – 11/5/ 2015، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عبدالرزاق، محمد. (2004). التطرف في الدين، دراسة شرعية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب.

غانم، إسماعيل. (2009). "سوء استخدام تقنية الإنترنت والجوال ودورهما في الانحراف بدول

مجلس التعاون الخليجي". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2003). **القاموس المحيط**، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

القرني، علي. (2011). **الإعلام الجديد من الصحافة التقليدية إلى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن**، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

الكركي، كمال أحمد. (2003). التحقيق في جرائم الحاسوب. ورقة مقدمة للمؤتمر الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات 2003/3/28–26، دبي. الإمارات العربية المتحدة.

الكعبي، محمد (2012). **الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت**. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى، خالد. (2014). **المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي**. كلية القانون، جامعة عجمان.

مصطفى، صادق عباس. (2011). **الإعلام الجديد: دراسة مداخلة النظرية وخصائصه العامة**. البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال.

المنصور، محمد. (2012). تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين. "رسالة ماجستير غير منشورة"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، الدنمرك.

ورشة عمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب. (2015). **مجلة الدستور الإلكترونية**، العدد (17239)، الشركة الأردنية للصحافة والنشر: عمان.

الوريكات، عايد. (2004). **نظريات علم الجريمة**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

Arab Social Media Report (2015). Facebook in the Arab Region. available at: www.ArabSocialMediaReport.com, retrieved: 9-3-2016.

Boyd, D., & Ellison, N. (2010). *Social network sites; Definition, History and scholarship*, Department of Communication, Villanova University.

Felson, M. (1998). *Everyday Life*. (2d ed), Thousand Oaks CA, Pine Forg Press.

Halea, W. (2012). The dissemination of banal geopolitics: Webs of extremism and insecurity. *Criminal Justice Studies*. 25, 4, 343-356. 14p.

Kietzman, J. H., Herm kens, K., McCarthy, I. P., & Silvestre, B. S. (2011). "Social media? Get serious! Understanding The functional building blocks of social media", *Business Horizons*, 54 (3), 241-251.

Kaufman, Z., Braunschweig, E. Feeney, J. Dringus, S., & Weiss, H. (2014). Sexual risk behavior, Alcohol use, and social media use among secondary Sschool students in informal settlements in Cape Town and Port Elizabeth, South Africa. *AIDS Behav*. 4(18), 1661-1674.

Koutamanis, M., Vossen, H., & Valkenburg, P. (2015). Adolescents' comments in social media: Why do adolescents receive negative feedback and who is most at risk?. *Computers in Human Behavior*. 53(2), 486-494.

Internet World Status (2015). New facebook statistics. Available on: www.internetworld-stats.com/facebook, retrieved: 15-3-2016.

O'Keeffe G., & Clarke- Pearson K. (2012). The impact of social media on children, adolescents, and families. *Social Journal*, 11(3), 142-150.

Stanley, J., & Baran, K. (2006). Mass communication theory, Foundations, Ferment and Future. USA: Thomason *WADSWARTH*.

Zephora Inc. (2015). The Top 20 valuable facebook statistics - Updated May 2015. Available On Line On Https://Zephoria.Com, retrieved: 12-2-2016.

قدم في: فبراير 2017

أجيز في: نوفمبر 2017